مدى امتثال النظام المالي المحاسبي لشركات التامين الجزائرية الى معايير الإبلاغ المالي الدولي –دراسة استطلاعية للشركات التامين الجزائرية–

*بوعيشاوي يوسف–طالب دكتوراه (ل م د)–مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية–جامعة المدية
*د/مزيود ابراهيم – أستاذ محاضر– مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية–جامعة المدية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على قطاع التأمين في الجزائر بشكل عام والنظام المحاسبي في شركات التأمين بشكل خاص، ومدى توافق هذا النظام مع معايير المحاسبة الدولية، وفي الأخير الوقوف على معوقات تبني هذه المعايير، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البيانات المجمعة من المصادر الأولية والثانوية، حيث قمنا بتوزيع استبيان على عينة قدرها (130) فرد من المحاسبين ومدراء المالية والمحاسبة والأساتذة الجامعيين. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك توافق نسبي في بعض الممارسات المحاسبية الواردة في متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS 4 (الخاص بعقود التأمين)، مع عدم تبني هذه الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: التأمين، محاسبة التأمينات، معايير الإبلاغ المالي الدولية.

Résumé:

Cette étude a généralement l'objectif d'examiner le secteur de l'assurance en Algérie, et le système de comptabilité des compagnies d'assurance en particulier, la compatibilité de ce système avec les normes comptables internationales et enfin les obstacles à l'adoption de ces normes. Pour réaliser cet objectif, on a adopté l'approche analytique descriptive pour analyser les données recueillies à partir de sources primaires et secondaires .Nous avons distribué un questionnaire à un échantillon de (130) comptables, directeurs financiers et comptables, professeurs d'université et auditeurs. L'étude a révélé que certaines pratiques comptables incluses dans les exigences d'IFRS 4 en matière de contrats d'assurance sont relativement cohérentes, sans adoption de celles-ci

Mots-clés: Assurance, Comptabilité d'assurance, Normes internationales d'information financière

مقدمة:

يعتبر التأمين أحد الأنشطة الاقتصادية الخدمية الهامة، حيث نشأ منذ عدة قرون استجابة لحاجات ملحة تتعلق بطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتطورها خاصة في ظل الثورة الصناعية وما صاحبها من إنتاج صناعي كثيف ونمو في حركة النقل عبر البحار والمحيطات وعبر قارات العالم إضافة إلى نمو التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال، وما صاحبها من مخاطر متزايدة لا يمكن للجمهور أو أصحاب رؤوس الأموال مواجهتها بشكل فردي.

وفي خضم مختلف التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية ومصاحبها من تطورات ظهرت للعيان مؤسسات مالية تقوم باستلام مبالغ مالية تسمى بأقساط التأمين من زبائنها وذلك مقابل منحهم وثائق التأمين التي توفر لهم الحماية من الخسارة المالية التي قد تنجم عن حوادث معينة عرفت بشركات التأمين، هذه الأخيرة هي قائمة على الاعتبار المالي وتقوم بعدة عمليات يتم التعبير عنها محاسبيا من خلال قياس وتحليل وتسجيل وتبويب العمليات المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية.

ونظراً للطبيعة الحساسة التي يتميز بها قطاع التأمين أولت الهيئات الدولية اهتماماً بالغا بها وخاصة فيما يتعلق بالمحاسبة وذلك من خلال إصدارها مجموعة من المعايير ذات الصلة والتي تسعى من خلالها لتوحيد الممارسات المحاسبية للقطاع على المستوى الدولي.

بما أن الجزائر واحدة من الدول التي انتهجت مسار التوافق مع معايير المحاسبة الدولية من خلال إصلاحها للنظام المحاسبي سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، وتكييف هذا النظام مع طبيعة وخصوصية شركات التأمين من خلال إصدار الإشعار رقم 89 المتضمن مدونة وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين.

1. إشكالية الدراسة

مما سبق فإن السؤال الرئيسي لهذه الدراسة هو:

"ما هو اتجاه وتأثير تبني شركات التأمين الجزائرية لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية؟".

وتتفرع الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ هل النظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي أخذ بعين الاعتبار طبيعة وخصائص شركات التأمين؟؛
- ✓ ماهي المعايير المحاسبة الدولية والمعايير الابلاغ المالي الدولية التي عالجت العمليات الخاصة بشركات التأمين في اطار الطبيعة الخاصة لهذه الأخيرة، ودورها في تحسين الممارسات المحاسبية؟؛
- ✓ ما هو مستوى توافق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين الجزائرية إلى (مع) معايير المحاسبة الدولية ومعايير البلاغ المالي الدولية الخاصة بشركات التأمين، وما هي مقومات تبنيها؟.

2.فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد الفرضيات التالية:

– **الفرضية الأولى:** إن تبني نظام محاسبي خاص بشركات التأمين الجزائرية في اطار النظام المحاسبي المالي جاء ليتوافق مع طبيعة خصائص شركات التأمين؛

– **الفرضية الثانية:** إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بشركات التأمين يمكن من تحسين الممارسات المحاسبية وجودة المعلومة المالية؛

– **الفرضية الثالثة:** هناك توافق نسبي لنظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية في الممارسات المحاسبية في ظل غياب شروط تبنيها.

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على قطاع التأمين في الجزائر بشكل عام والنظام المحاسبي في شركات التأمين بشكل خاص، ومدى توافق هذا النظام مع معايير المحاسبة الدولية، وفي الأخير الوقوف على معوقات تبني هذه المعايير.

4. منهج الدراسة

من اجل تحقيق الهدف من الدراسة، ونظراً لما تستدعيه طبيعة الموضوع، تم الاستعانة بمجموعة من المناهج المعتمدة في الدراسة الاقتصادية، بحيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بدراستنا، والمنهج الاستنباطي لوضع الفرضيات وتبريرها، والمنهج الاستقرائي لتجميع البيانات من مجتمع الدراسة وتحليلها، اضافة الأساليب الإحصائية والرياضية المستخدمة في التحليل.

6. الدراسات السابقة

في حدود علم الطالب، سنذكر الدراسات التي لها علاقة بالموضوع على الرغم من قلتها، حيث كانت جلها عبارة عن مداخلات أو مقالات منشورة في المجلات، وهي كما يلي:

– دراسة طبايبية سليمة 2013[1]:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول البنية التحتية لشركات التأمين وهل بإمكانها الالتزام بالإطار النظري للمحاسبة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث تطرقت الباحثة في دراستها إلى المفاهيم العامة للتأمين، الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية واتخاذ القرار، الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية عن طريق مسح آراء عينة الدراسة والتي من خلالها تم التعرف على التنظيم المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن شركات التأمين الجزائرية قادرة على الالتزام ببنود الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية المنصوص عليها في معايير الإبلاغ المالي الدولية، كما أنها قادرة على عرض القوائم المالية بطريقة صحيحة وعادلة عند تبنيها لهذه المعايير.

– دراسة طايلب فاتح[2]:

كانت إشكالية هذه الدراسة " ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي للتأمينات مع المعايير المحاسبية الدولية؟" حيث تناول الباحث مختلف الجوانب النظرية للتأمين والنشاط الاستثماري في شركات التأمين، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي للتأمينات الجزائرية، بالإضافة إلى دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين والتي من خلالها تم عرض أهم المعالجات المحاسبية والقوائم المالية الخاصة بها. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

. إن النظام المحاسبي المالي للتأمينات لا يتوافق مع القواعد التي جاء بها المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع "IFRS 4"؛

إن النظام المحاسبي المالي في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين يواجه عدة صعوبات خاصة في ظل غياب البيئة الاقتصادية المناسبة.

---

[1] طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية . دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين .،أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2013 . 2014.

[2] طايلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة "بومرداس" 2015/2014 .

I. أدبيات الدراسة

أولاً: تعريف التأمين

لا يمكن إعطاء تعريف واحد للتأمين نظراً لتعدد الجوانب التي ينظر منها إليه، لذا تعددت تعريفاته ومنها:

1. تعريف التأمين لغةً

وردت كلمة " أمّن" في قواميس اللغة ومصدرها التأمين بمعنى التأمين على الدعاء، وهو قول آمين بعده، ومعناها استجب، أو كذلك فليكن، أو كذلك فافعل، وليس لهذا المعنى صلة بالمعنى الاصطلاحي[3].

وبالبحث في معاني "أمّن" نجد لها معنيين، أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والثاني التصديق، وهذا إن المعنيان متقاربان[4]. ومن أبرز مشتقات هذا الأصل:

- ✓ الأمن والأمان والأَمنَة: ضد الخوف؛
- ✓ الأمانة: ضد الخيانة؛
- ✓ الإيمان: ضد الكفر أو التصديق؛
- ✓ الأمان: إعطاء الأَمنَة الأمن.

2. تعريف التأمين في الاصطلاح

بادئ البدء لا بد من القول بأن تعريف التأمين في الاصطلاح لا بد أن يشتمل على جانبين أساسين وهما، الجانب القانوني والجانب الفني:

1.2 الجانب القانوني أو التعاقدي:

وهو العلاقة بين المؤمن والمؤمن له منفرداً، ويتم تنظيم هذه العلاقة وفقاً لعقد التأمين الذي يربط بينهما، وهذا الجانب وحده لا يكفي لتعريف التأمين، إذ أن العلاقة في هذه الحالة تتحول من اعتبارها علاقة تأمين إلى كونه رهان[5]، كما تم تعريفه من قبل المشرع الجزائري من خلال المادة

---

[3] عبد اللطيف محمود آل محمود، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1993، ص 25.

[4] عبد اللطيف محمود آل محمود، مرجع سابق ذكره، ص 25.

[5] احمد محمد لطفي أحمد، نظرية التأمين . المشكلات العلمية و الحلول الإسلامية . ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط الأولى، 2007، ص 11.

619من القانون المدني الجزائري والتي يتمثل نصها فيما يلي (التأمين عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي أشترط التأمين لصالحه، مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا أو أي تعويض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن[6].

2.2 الجانب الفني:

يرى (أحمد محمد لطفي أحمد) التأمين "وهو جانب يعد أكثر اتساعاً، إذ أنه ينظر للتأمين على أنه علاقة جماعية طرفها المؤمن، و الطرف الثاني المؤمن لهم، فالمؤمن لا يبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد، ولا مع عدد قليل، **بل مع عدد كبير جداً منهم** عن طريق **عمليات حسابية و إحصائية دقيقة**"[7].

كما يرى (زيد منير عبوي) على أن "التأمين هو عبارة عن أسلوب ينطوي على اتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله **تحويل الخطر** المعرض به الطرف الثاني (المؤمن له) إلى الطرف الأول (المؤمن) مقابل دفع مبلغ محسوب بالطرق الإحصائية والرياضية تمكن من تغطية الخسارة المحتملة والقابلة للقياس المادي كلياً أو جزئياً"[8].

في حين ترى (Yvonne Lambert Faivre) أن "التأمين هو العملية التي بمقتضاها ينظم المؤمن عدداً كبيراً من المؤمن لهم المعرضين لأخطار معينة وذلك **بالتعاون بينهم**، ويقوم **بتعويض** الذين تحقق لديهم الخطر عن طريق الأقساط المجمعة"[9].

ثانياً: المحاسبة في شركات التأمين

1. تعريف شركات التأمين:

شركات التأمين هي نوع من أنواع المؤسسات الملية تقوم باستلام أقساط التأمين من الزبائن مقابل منحهم وثائق التأمين التي تحميهم من الخسارة المالية الناجمة عن حوادث معينة، ثم تعمد

[6] المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

[7] احمد محمد لطفي أحمد، مرجع سابق ذكره، ص ص 12.11.

[8] زيد منير عبوي، إدارة التأمين والمخاطر ، دار كنوز المعرفة ، عمان – الأردن، 2006، ص 15.

[9] Yvonne Lambert Faivre, Droit des assurances, Dalloz, Paris, 2001, p38.

تلك الشركة إلى استثمار موجوداتها في أعمالها وصناعتها، وتمنح مبالغ من المال تحتاجها المؤسسات التجارية الأخرى لأداء أعمالها أو تطويرها[10].

2. مفهوم المحاسبة في شركات التأمين:

هي ذلك الفرع من فروع المحاسبة، الذي يهتم بتطبيق المبادئ والأصول والمفاهيم والفروض والنظريات والقواعد والسياسات المحاسبية على النشاط التأميني بما يتوافق وطبيعة وخصائص هذا النشاط، وفي إطار المتطلبات القانونية للتنظيم المحاسبي لهذا الفرع من النشاط[11].

فالمحاسبة في شركات التأمين تهتم بقياس وتحليل وتسجيل وتبويب العمليات المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية.

ثالثاً: معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تتأثر بها المحاسبة في شركات التأمين

1. مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة standard بالإنجليزية، والتي تعني القاعدة المحاسبية، ويميل المحاسبون إلى استعمال عبارة معيار محاسبي، ويعرف المعيار حسب المنظمة العالمية للتقييس " ISO–International standards organization" على أنه " وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين".

أما المعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب[12].

---

[10] ميريم أورسينا، جين ستون، تعريب مركز رويل للتدريب القانوني والدراسات، عمليات شركات التأمين، دون دار نشر، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 2008، ص 6.

[11] طايلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR– مرجع سابق ذكره، 2015/2014، ص 22.

[12] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007، ص – ص:57 - 58.

وتعتبر المعايير المحاسبية الدولية أداء التنظيم للعمل المالي والمحاسبي وذلك من أجل التوافق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية[13].

كما يمكن تعريف المعايير الدولية للمحاسبة حسب منبعها كالتالي :معايير المحاسبة الدولية هي المعايير والتفسيرات التي تصدر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC، أما معايير التقارير المالية الدولية بأنها المعايير و التفسيرات التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وتتضمن ما يلي[14]:

– معايير المحاسبة الدولية IAS وكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدوليةIASC ، قبل أن يتم تغيير اسمها لمجلس معايير المحاسبة الدولية حيث أصدرت اللجنة 41 معيارا لغاية عام 2001، ثم تم دمج بعض المعايير مع بعضها وإلغاء بعض منها فانخفض عددها إلى 28 معيارا ساري المفعول لغاية 2015/01/31.

– معايير التقارير المالية الدولية IFRS و التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وقد صدر منها 13 معيار لغاية 2015/01/31؛

– التفسيرات التي صدرت عن لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولي SIC، وقد حلت IFRIC محلها، ويوجد 08 تفسيرات لغاية 2015/01/31؛

– التفسيرات التي تصدر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC، وقد صدر منها 17 تفسيرا لغاية 2015/01/31.

وكل معيار محاسبي يتضمن أو يتكون من ما يلي[15]:

- ✓ **الهدف:** العنصر أو المجال الذي سيقوم بوصف طريقة معالجته المحاسبية؛
- ✓ **النطاق:** مجال تطبيق المعيار وهذا بحصر النقاط والمجالات التي هي من اختصاص هذا المعيار من عدمه؛

[13] فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2012، ص 67.

[14] سيد محمد، الإصلاح المحاسبي في الجزائر بين التحديات الدولية ومتطلبات الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة، 2015/2014، ص140.

[15] Obert, Robert: Pratique des normes IAS / IFRS, comparaison avec les règles françaises et les US-GAAP. 2eme édition. paris: Dunod. 2004 , p16.

- ✓ **تعريف المصطلحات:** بشرح وتحديد جميع المصطلحات المستخدمة على مستوى هذا المعيار؛
- ✓ **القياس والمعالجة المحاسبية:** تفصيل طريقة معالجة العنصر محاسبياً (التقييم، الإثبات، التصنيف ...)؛
- ✓ **الإفصاح:** شرح كيفية نشر المعلومة المالية، وتحديد المعلومات الواجب إرفاقها مع المعلومة المالية؛
- ✓ **تاريخ الدخول حيز التنفيذ:** إبراز التاريخ الرسمي لاعتماد المعيار.

2. المعايير التي تتأثر بها محاسبة شركات التأمين

معايير IFRS/IAS التي تتأثر بها شركات التأمين			
IAS 1	عرض القوائم المالية	**IFRS 4**	عقود التأمين
IAS 32	الأدوات المالية "العرض"	**IFRS 7**	الأدوات المالية "الإفصاحات"
IFRS 1	تبني معايير الإبلاغ المالي لأول مرة	**IFRS 9**	الأدوات المالية

3. عرض مختصر لمعيار الإبلاغ المالي IFRS 4 عقود التأمين

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) في سنة 2004 وساري المفعول اعتباراً من 2005/1/1، كما يعتبر أول معيار يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين وقد تم تقديم المعيار للسماح لشركات التأمين بالامتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لإضفاء تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة عقود التأمين.

أولاً: هدف المعيار:

الهدف من هذا المعيار هو تحديد التقارير المالية لعقود التأمين من قبل أي كيان يصدر مثل هذه العقود (الموصوفة في هذا المعيار الدولي للتقارير المالية كمشروع تأمين) إلى أن يكمل المجلس المرحلة الثانية من مشروعه بشأن عقود التأمين، وبالتحديد يتطلب هذا المعيار[16]:

– إدخال تحسينات محدودة في المحاسبة عن عقود التأمين من قبل المؤمنين؛

[16] International Accounting Standards Board, separate booklets, INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD, IFRS 4 Insurance Contracts, London, 2004, p 9.

– الإفصاح الذي يحدد ويوضح المبالغ الواردة القوائم المالية في شركة التأمين والناشئة عن عقود التأمين ويساعد مستخدمي هذه القوائم المالية في فهم مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين وتوقيتها وعدم تأكدها.

ثانياً: نطاق المعيار: يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار على ما يلي[17]:

– عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها؛

– الأدوات المالية التي تصدرها بميزة المشاركة الاختيارية، ويتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي (7) الأدوات المالية "الإفصاحات" يتطلب الكشف عن المعلومات حول الأدوات المالية، بما في ذلك تلك التي تحتوي على هذه الميزات.

لا يتناول هذا المعيار جوانب أخرى للمحاسبة من قبل شركات التأمين، مثل المحاسبة عن الأصول المالية المحتفظ بها من قبل شركات التأمين والالتزامات المالية التي تصدرها شركات التأمين.

رابعاً: التنظيم المحاسبي لشركات التأمين الناشطة في السوق الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي

يخضع النظام المحاسبي لشركات التأمين للنظام المحاسبي المالي SCF الذي تبنته الجزائر جراء الإصلاح المحاسبي لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وذلك بعد تعديله ليتماشى مع النشاط التأميني الذي يتميز في العديد من الحالات عن الأنشطة الأخرى.

كما أشرنا سابقا فإن النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين مستوحى بشكل كبير من النظام المحاسبي الماليSCF إلا بعض التعديلات التي جاء بها الإشعار رقم 89 الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 10 مارس 2011، والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

II. الدراسة الميدانية

لتحقيق المقصد المنشود من الدراسة، قام الباحثين باستخدام قائمة الاستقصاء كأهم الأدوات البحثية لتحليل رأي أفراد عينة الدراسة، معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي لتفسير وتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها ومن ثمة تحديد نتائج الدراسة المتوصل إليها.

[17] Journal officiel de l'Union européenne, Article premier « Les normes comptables internationales » , Par la Commission Charlie McCREEVY, Fait à Bruxelles, le 3 novembre 2008, p 390.

1. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين الاكاديميين والمهنيين[18]، وقد تم توزيع 1100 استمارة عن طريق البريد الالكتروني والتسليم المباشر، حيث تم استرداد 142 استمارة، وبعد دراستها تم إلغاء 12 استمارة كونها غير صالحة للدراسة، وعليه بقيت 130 استمارة صالحة للدراسة أي بنسبة 11,8% من مجموع الاستمارات.

2. أداة جمع البيانات

لقد تم تصميم هذه الأداة وفقاً للأهداف والتساؤلات الخاصة بالدراسة، وبعد إجراء التعديلات أصبحت الاستبانة جاهزة للتوزيع، حيث تضمنت استمارة الاستبيان (35) سؤالا موزعاً على قسمين رئيسيين وهما:

– **القسم الأول:** يضم أسئلة عامة شخصية متضمنة للبيانات النوعية عن أفراد العينة وعددها (3) أسئلة.

– **القسم الثاني:** فيضم ثلاثة محاور تتعلق بموضوع الدراسة تشمل على (32) وهي كما يلي:

أ) **المحور الأول:** يتضمن هذا المحور على (9) أسئلة تتعلق تنظيم مهنة المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي.

ب) **المحور الثاني:** أما المحور الثاني يضم (13) سؤالا تتمحور حول معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تتأثر بها شركات التأمين بغرض إسقاط الجانب النظري على الجانب المهني المتبع في الجزائر.

ت) **المحور الثالث:** حيث تضمن هذا المحور (10) أسئلة تخص أثر وتجاه تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية في شركات التامين الجزائرية.

وبغرض القيام بدراسة ميدانية موضوعية تساعد على تحقيق أهداف بحثنا، تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت (Likert Scale) الخماسي حسب المعطيات والبيانات المطلوبة من كل

[18] فئة الاكاديميين تمثل الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة ويقدر عددهم بحوالي 500 أستاذ، أما الفئة المهنين تتكون من خبراء ومحافظي الحسابات ويقدر عددهم بـ 2534، منهم حوالي 1600 من تيسر الحصول على بريده الإلكتروني، ومدراء المالية والمحاسبة والمحاسبين في شركات التأمين التي تقوم بإعداد القوائم المالية ويقدر عددهم بحوالي 213.

سؤال، بالإضافة إلى تحديد آراء أفراد العينة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	[1.79-1]	[2.59-1.80]	[3.39-2.60]	[4.19-3.40]	[5-4.20]

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي " الدليل التطبيقي للباحثين "، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص 115.

وقد تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل النتائج التي تم جمعها في هذه الدراسة، فضلاً عن مجموعة أخرى من الأدوات الإحصائية الوصفية مثل التوزيع التكراري، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

3. تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1. اختبار ثبات الاستبيان: حيث تم استخدام معامل "الفا كرومباك" وباستخدام برنامج spss تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (2) توزيع معامل ألفا كرومباخ

محاور الاستبيان	عدد الأسئلة	معامل ألفا كرومباخ
المحور الأول: المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي	**09**	**0,706**
المحور الثاني: المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية من منظور معايير المحاسبة الدولية	**13**	**0,764**
المحور الثالث: اتجاه وأثر تبني معايير الابلاغ المالي الدولية على شركات التأمين الجزائرية	**10**	**0,634**
جميع المحاور	**32**	**0,837**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ألفا كرومباخ بالنسبة للمحاور الثلاثة تراوحت بين 0,634 و0,764 وكلها فاق 60%، وهو ما يدل على ثبات الاستبيان أي أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت متشابهة إلى حد كبير الأمر الذي يسمح بظهور نتائج أكثر دقة. وعلى العموم يمكن القول أن الاستبيان ثابت حيث بلغ معامل ألفا كرومباخ لـ 32 سؤالاً المكونة للاستبيان 0,837 أي ما يعادل 83,7%.

2. دراسة خصائص العينة المدروسة:

1.2. المؤهل العلمي: من خلال عينة الدراسة المقسمة حسب المؤهل العلمي إلى كل من حاملي شهادة ليسانس، ماستر، ماجيستير ودكتوراه، والشهادة المهنية، بنسب مئوية على الترتيب (50,8، 13,8، 09,2، 23,1، 03,1)، وتم الاعتماد على هذه النسب من اجل الالمام بمختلف الآراء المؤثرة على متغيرات الدراسة.

2.2. الوظيفة: حيث تم الاعتماد على أربة فئات (أستاذ جامعي، خبير محاسبي، محافظ حسابات، مدير مالية ومحاسبة) وكانت نسب كل فئة على الترتيب كما يلي: (26,2، 09,2، 13,8، 50,8).

3.2. سنوات الخبرة: وهي مقسمة إلى أربعة فئات وفق مجالات محددة كما يلي: أقل من 5 سنوات، مابين 5 و10 سنوات، ومابين 10 و15 سنة، وأخيرا أكثر من 15 سنة. وكانت النسب على الترتيب كما يلي: (12,3، 36,9، 21,5، 29,2).

3. وصف بيانات الدراسة

لوصف بيانات الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T للعينة الواحدة لكل فقرة من فقرات محاور الدراسة والتي تظهر نتائجها بالجداول التالية:

الجدول رقم (3): نتائج أفراد العينة حول المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي

العبارة	التكرار النسبة	الإجـابات					المؤشرات الإحصائية		
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
1. إصدار نظام محاسبي مالي خاص بشركات التأمين الجزائرية يستجيب لخصائص شركات التأمين من جهة و النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى؟	ت	40	78	4	4	4	1,88	0,85	موافق
	%	30,7	60	3,1	3,1	3,1			
2. هناك اختلاف في التنظيم المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية عن باقي القطاعات الأخرى؟	ت	32	74	8	14	2	2,07	0,94	موافق
	%	24,6	56,9	6.2	10,8	1,5			
3. النظام المحاسبي المالي المطبق في شركات التأمين الجزائرية يوفر معلومات مالية تفيد مستخدميها في اتخاذ	ت	18	72	32	4	4	2,26	0,85	موافق
	%	13,8	55,4	24,6	3,1	3,1			

قراراتهم الاستثمارية؟									
4. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية يعتمد على فرضيتي الاستحقاق والاستمرارية؟	ت	40	86	2	2	0	1,74	0,56	موافق
	%	30,8	66,2	1,5	1,5	0			
5. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية يقوم على المبادئ المحاسبية (الدورية، الاستقلالية، طرق التقييم، ...)؟	ت	40	84	6	0	0	1,74	0,54	موافق بشدة
	%	30,8	64,6	4,6	0	0			
6. مكن تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، (تدخل الجباية في العمل المحاسبي، رفض الجباية لبعض طرق القياس...الخ)؟	ت	14	54	50	10	2	2,48	0,85	موافق
	%	10,8	41,5	38,5	7,7	1,5			
7. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية له القدرة على تقديم المعلومات المالية بجميع الخصائص النوعية؟	ت	18	70	14	24	4	2,43	1,04	موافق
	%	13,8	53,8	10,8	18,5	3,1			
8. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية يقوم بعرض المعلومات المالية بطريقة صحيحة وعادلة؟	ت	14	76	26	14	0	2,31	0,81	موافق
	%	10,8	58,5	20	10,8	0			
9. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية ينتج مخرجات (قوائم مالية) قابلة للمقارنة مع القوائم المالية لمختلف البلدان؟	ت	6	60	48	12	2	2,6	0,84	محايد
	%	4,6	46,2	36,9	9,2	3,1			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وSPSS

تشير الأرقام في الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع الفقرات ما عدا الفقرة الأخيرة من المحور الأول المتعلق بالمحاسبة في شركات التأمين الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (1,74-2,48)، فهي يعبر عن تمركز اجابات أفراد عينة الدراسة في الفئة الأولى والثانية من مقياس ليكارت الخماسي، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة الأولى والثانية (موافق بشدة، موافق)، هذا ما يؤكد أن النظام المحاسبي المالي المطبق في شركات التأمين الجزائرية يقوم بعرض معلومات مالية بطريقة صحيحة وعادلة وبجميع الخصائص النوعية، كما تفيد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

أما الفقرة الأخيرة من هذا المحور وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 2,6 فهو يعبر عن الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي [2.60- 3.39]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة

المتمركز حول الإجابة الثالثة (محايد)، أما الانحراف المعياري 0,84 فهو مؤشر يدل على توزع إجابات أفراد العينة بين الاقتراحات المتوفرة، فالاتجاه العام لعينة الدراسة (محايد).

الجدول رقم (4): نتائج أفراد العينة حول المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية من منظور معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية

العبارة	التكرار النسبة	الإجـابات					المؤشرات الإحصائية		
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
1. من مصلحة شركات التأمين الجزائرية أن تقوم باعتماد وإقرار معايير المحاسبة الدولية كمنهج محاسبي لها؟	ت	26	62	8	30	4	2,41	1,14	موافق
	%	20	47,7	6,2	23,1	3,1			
2. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث مجال التطبيق؟	ت	4	46	34	40	6	2,98	0,98	محايد
	%	3,1	35,4	26,2	30,8	4,6			
3. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث المفاهيم المحاسبية الأساسية؟	ت	12	108	10	0	0	1,98	0,41	موافق
	%	9,2	83,1	7,7	0	0			
4. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث المبادئ والفروض المحاسبية؟	ت	12	106	10	2	0	2,01	0,48	موافق
	%	9,2	81,5	7,7	1,5	0			
5. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث عرض القوائم المالية؟	ت	8	110	10	2	0	2,04	0,45	موافق
	%	6,2	84,6	7,7	1,5	0			
6. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية يستجيب لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (9) IFRS من حيث تصنيف الأدوات المالية (التكلفة المهتلكة، أو القيمة العادلة)؟	ت	6	16	52	42	14	3,32	0,98	محايد
	%	4,6	12,3	40	32,3	10,8			
7. يمكن قياس الأدوات المالية في شركات التأمين المدرجة في البورصة وفق القيمة العادلة بدل تكلفة الإقتناء نظراً لوجود سوق منظمة (نشطة)؟	ت	8	28	54	24	16	3,09	1,07	محايد
	%	6,2	21,5	41,5	18,5	12,3			
8. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية متوافق مع المعايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال عرض الأدوات المالية كحقوق ملكية أو مطلوبات؟	ت	8	66	36	18	2	2,54	0,86	موافق
	%	6,2	50,8	27,7	13,8	1,5			
9. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية متوافق مع معايير الإبلاغ المالي	ت	8	42	56	24	0	2,74	0,81	محايد

الدولية من حيث الطريقة المعتمدة في الإفصاح عن الأدوات المالية؟	%	6,2	32,3	43,1	18,5	0			
10. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية يستجيب لمتطلبات معيار الابلاغ المالي الخاص بعقود التأمين رقم IFRS (4)؟	ت	8	50	38	32	2	2,77	0,94	محايد
	%	6,2	38,5	29,2	24,6	1,5			
11. يمكن قياس المؤونات التقنية لشركات التأمين وفق متطلبات معيار رقم IFRS(4)، بنموذج التقييم الشفاف المبني على أساس (أفضل تقييم، هامش المخاطر، الهامش المتبقي)؟	ت	2	26	70	26	6	3,06	0,80	محايد
	%	1,5	20	53,8	20	4,6			
12. يمكن تقييم عمليات إعادة التأمين بشكل سليم وفقاً لمتطلبات معيار رقم IFRS(4)، (تخفيض قيمتها وتسجيل هذا الانخفاض في الميزانية)؟	ت	6	92	24	8	0	2,26	0,64	موافق
	%	4,6	70,8	18,5	6,2	0			
13. يمكن الإفصاح عن المشتقات المدمجة في عقود التأمين وفقاً لمتطلبات معيار رقم IFRS (4)، (فصل المكونات المرتبطة بعقد التأمين إذا لم تكن ذات صلة بالتغطية التأمينية)؟	ت	8	90	24	8	0	2,25	0,66	موافق
	%	6,2	69,2	18,5	6,2	0			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وSPSS

تشير الأرقام في الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات (1, 3, 4, 5, 8, 12, 13) المتعلقة بالمحور الثاني الخاص بالمحاسبة في شركات التأمين الجزائرية من منظور معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، هذا وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات المبينة أعلاه ما بين ما بين (1,98-2,54)، فهي يعبر عن تمركز اجابات أفراد عينة الدراسة في الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة الثانية (موافق)، هذا ما يدل على أن النظام المحاسبي المالي المطبق في شركات التأمين الجزائرية متوافق مع معايير المحاسبة الدولية من حيث المفاهيم المحاسبية الأساسية، المبادئ والفروض المحاسبية وكذا طريقة عرض القوائم المالية، كما أنه يمكن فصل المكونات المرتبطة بعقد التأمين إذا لم تكن ذات صلة بالتغطية التأمينية وتقييم عمليات إعادة التأمين وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) IFRS.

أما باقي فقرات (2, 6, 7, 9, 10, 11) المتعلقة بالمحور الثاني وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية فقد تراوحت ما بين (2,74- 3,32) فهي تعبر عن الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي [2.60- 3.39]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة

الثالثة (محايد)، هذا ما يدل على حياد أفراد عينة الدراسة حول توافق النظام المحاسبي المالي المطبق في شركات التأمين الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية من حيث مجال التطبيق، وكذلك حيادهم على قياس المؤونات التقنية بنموذج التقييم الشفاف وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS (4)، وتصنيف الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (9).

الجدول رقم (5): نتائج أفراد العينة حول اتجاه وتأثير تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية على شركات التأمين الجزائرية

العبارة	التكرار النسبة	الإجـابات					المؤشرات الإحصائية		
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	عير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
1. تمتلك شركات التأمين الجزائرية مقومات تبني معايير الابلاغ المالي الدولية؟	ت	6	44	24	44	12	3,09	1,11	محايد
	%	4,6	33,8	18,5	33,8	9,2			
2. النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية في حاجة لمزيد من الوقت لتبني معايير المحاسبية الدولية لضعف الموارد البشرية؟	ت	24	80	18	8	0	2,08	0,75	موافق
	%	18,5	61,5	13,8	6,2	0			
3. لتبني معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية يجب أن يسايره إصلاحات أخرى لقطاعات لها علاقة بشركات التأمين مثل (مدققي الحسابات الخارجيين...)؟	ت	46	72	8	4	0	1,77	0,69	موافق بشدة
	%	35,4	55,4	6,2	3.1	0			
4. تبني معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية مرتبط بنشاط السوق المالي؟	ت	42	58	22	6	2	1,98	0,91	موافق
	%	32,3	44,6	16,9	4,6	1,5			
5. معايير الابلاغ المالي الدولية تستجيب لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية؟	ت	0	64	32	30	4	2,80	0,90	محايد
	%	0	49,2	24,6	23,1	3,1			
6. لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية يجب الاستفادة من تجارب الدول التي تتشابه مع الجزائر من حيث بيئتها المحاسبية؟	ت	34	80	8	4	4	1,95	0,85	موافق
	%	26,2	61,5	6,2	3,1	3,1			
7. لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية يجب علي الجهات الوصية الالتزام بتعليمات الهيئات الدولية كمجلس معايير المحاسبة الدولية؟	ت	22	96	6	4	2	1,98	0,69	موافق
	%	16,9	73,8	4,6	3,1	1,5			
8. لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية يجب علي الجهات الوصية مواكبة التغيرات الدورية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية؟	ت	36	88	2	2	2	1,82	0,68	موافق
	%	27,7	67,7	1,5	1,5	1,5			

9. يجب إصدار معايير محاسبية جزائرية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وتتلائم والبيئة المحاسبية الجزائرية وخصائص شركات التأمين الجزائرية؟	ت	54	66	4	4	2	1,72	0,80	موافق بشدة
	%	41,5	50,8	3,1	3,1	1,5			
10. التبني السليم لمعايير المحاسبة الدولية يكون من خلال تفعيل دور الجامعة في تكوين المؤهلين في قطاع التأمين والمحاسبة عنه؟	ت	68	58	2	2	0	1,53	0,61	موافق بشدة
	%	52,3	44,6	1,5	1,5	0			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وSPSS

تشير الأرقام في الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات (2, 3, 4, 6, 7, 8, 9, 10) المتعلقة بالمحور الثالث الخاص باتجاه وأثر تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية على شركات التأمين الجزائرية، هذا وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات المبينة أعلاه ما بين ما بين (1,72-2,08)، فهي يعبر عن تمركز اجابات أفراد عينة الدراسة في الفئة الأولى والثانية من مقياس ليكارت الخماسي، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة الأولى والثانية (موافق بشدة، موافق)، هذا ما يدل أن أفراد عينة الدراسة أجمعوا على أن التبني السليم لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية في شركات التأمين الجزائرية يكون من خلال تفعيل السوق المالي، الاستفادة من تجارب الدول التي تتشابه مع الجزائر من حيث بيئتها المحاسبية، مواكبة التغيرات الدورية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذا تفعيل دور الجامعة في تكوين المؤهلين في قطاع التأمين والمحاسبة عنه.

أما باقي فقرات (1, 5) المتعلقة بالمحور الثالث وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية فقد تراوحت ما بين (2,8- 3,09) فهي تعبر عن الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي [2.60-3.39]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة الثالثة (محايد)، هذا ما يؤكد حياد أفراد عينة الدراسة على أنه لا تمتلك شركات التأمين الجزائرية مقومات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية ولا هذه الأخيرة تستجيب لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية.

4. نتائج اختبار الفرضيات

بعد القيام بالتحليل الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية، وإظهار الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة حول أسئلة كل محور، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة الميدانية من خلال المعلومات التي تم

جمعها من خلال الاستبيان وبالاستعانة ببرنامج SPSS، وذلك استخدام اختبار one sample T test عند مستوى دلالة (α) sig 05%.

1.4 اختبار الفرضية الأولى

تنص هذه الفرضية على:

- **الفرضية العدمية:** إن تبني نظام محاسبي خاص بشركات التأمين الجزائرية في اطار النظام المحاسبي المالي لا يتوافق مع طبيعة وخصائص شركات التأمين ؛
- **الفرضية البديلة:** إن تبني نظام محاسبي خاص بشركات التأمين الجزائرية في اطار النظام المحاسبي المالي جاء ليتوافق مع طبيعة وخصائص شركات التأمين.

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (6): اختبار T للعينة البسيطة حول توافق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية مع طبيعة وخصائص شركات التأمين

	درجة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة (α) sig	المتوسط الحسابي
T1	-21,130	129	0,00	-0,8324

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على SPSS

يعطينا الجدول السابق نتائج اختبار T لمتوسط توافق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية مع طبيعة وخصائص شركات التأمين، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 0,8324- وهو قريب من 1- التي تدل على أن الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة موافق بشدة حول هذا المحور، إضافة إلى أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة بلغت 21,13 أكبر من قيمة T الجدولية 1,96، بمستوى دلالة 0,00 وهو أقل من 05%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة "إن تبني نظام محاسبي خاص بشركات التأمين الجزائرية في اطار النظام المحاسبي المالي جاء ليتوافق مع طبيعة وخصائص شركات التأمين ".

2.4 اختبار الفرضية الثانية

تنص هذه الفرضية على:

- **الفرضية العدمية:** إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بشركات التأمين لا يمكن من تحسين الممارسات المحاسبية وجودة المعلومة المالية؛

- **الفرضية البديلة:** إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بشركات التأمين يمكن من تحسين الممارسات المحاسبية وجودة المعلومة المالية.

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (6): اختبار T للعينة البسيطة حول مدى تمكين المعايير الدولية من تحسين الممارسات المحاسبية وجودة المعلومة المالية

	درجة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة (α) sig	المتوسط الحسابي
T2	-11,523	129	0,00	-0,425

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على SPSS

يبين الجدول السابق نتائج اختبار T لمتوسط ومدى تمكين المعايير الدولية من تحسين الممارسات المحاسبية وجودة المعلومة المالية، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 0,425- وهو أقل من المتوسط الحسابي للمقياس المستخدم 03 حسب مقياس ليكارت الخماسي، إضافة إلى أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة بلغت 11,523 أكبر من قيمة T الجدولية 1,96، بمستوى دلالة 0,00 وهو أقل من 05%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة " إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بشركات التأمين يمكن من تحسين الممارسات المحاسبية وجودة المعلومة المالية ".

3.4 اختبار الفرضية الثالثة

تنص هذه الفرضية على:

- **الفرضية العدمية:** ليس هناك توافق نسبي لنظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية في الممارسات المحاسبية في ظل غياب شروط تبنيها ؛
- **الفرضية البديلة:** هناك توافق نسبي لنظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية في الممارسات المحاسبية في ظل غياب شروط تبنيها.

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (6): اختبار T للعينة البسيطة حول التوافق بين النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية مع المعايير الدولية

	درجة T	مستوى الحرية	مستوى الدلالة (α) sig	المتوسط الحسابي
T3	-26,99	129	0,00	-0,928

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على SPSS

يعطينا الجدول السابق نتائج اختبار T لمتوسط درجة التوافق بين النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية مع المعايير الدولية، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 0,928- وهو قريب من 1- مما يدل على الاتجاه العام في اجابات أفراد العينة بموافق وموافق بشدة، إضافة إلى أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة بلغت 26,99 متجاوزة قيمة T الجدولية 1,96، بمستوى دلالة 0,00 وهو أقل من 05%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة "هناك توافق نسبي لنظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي في الممارسات المحاسبية في ظل غياب شروط تبنيها".

5. نتائج الدراسة

يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

– النظام محاسبي الخاص بشركات التأمين الجزائرية يستجيب لطبيعة وخصائص شركات التأمين من جهة والنظام المحاسبي المالي من جهة أخرى، وهذا من خلال عرض المعلومات المالية بطريقة صحيحة وعادلة وبجميع الخصائص النوعية، كما تفيد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

– النظام محاسبي في شركات التأمين الجزائرية يعتمد على فرضيتي الاستحقاق والاستمرارية ويقوم على جميع المبادئ المحاسبية، كما مكن تطبيقه تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني.

– النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية متوافق مع معايير المحاسبة الدولية من حيث المفاهيم المحاسبية الأساسية، المبادئ والفروض المحاسبية وكذا طريقة عرض القوائم المالية.

– النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية لا يتوفق ومعيار الإبلاغ المالي رقم (9) IFRS في تصنيف الأدوات المالية بالتكلفة المهتلكة أو القيمة العادلة.

– شركات التأمين الجزائرية المدرجة في البورصة لا يمكنها قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة بدل تكلفة الاقتناء لظراً لعدم وجود سوق منظمة (نشطة).

– النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية لا يستجيب لكل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) IFRS الخاص بعقود التأمين، كما أن شركات التأمين الجزائرية لا تمتلك مقومات تبني معايير الإبلاغ الدولية.

– يمكن تقييم عمليات إعادة التأمين في شركات التأمين الجزائرية بشكل سليم وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) IFRS الخاص بعقود التأمين، وذلك من خلا تخفيض تخفيض قيمة العمليات المعاد تأمينها وتسجيل هذا الانخفاض في الميزانية.

– شركات التأمين الجزائرية يمكنها الإفصاح عن المشتقات المدمجة في عقود التأمين وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) IFRS الخاص بعقود التأمين، وذلك من خلال فصل المكونات المرتبطة بعقد التأمين إذا لم تكن ذات صلة بالتغطية التأمينية.

– لا يمكن قياس المؤونات التقنية في شركات التأمين الجزائرية بنموذج التقييم الشفاف المبني على أساس (أفضل تقييم، هامش المخاطرة، الهامش المتبقي) وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) IFRS الخاص بعقود التأمين.

– يمكن عرض الأدوات المالية كحقوق ملكية أو مطلوبات في شركات التأمين الجزائرية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32)IAS الأدوات المالية "العرض".

الهوامش

1. طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية . دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين .،أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2013 . 2014 .

2. طايلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR ، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة "بومرداس" 2015/2014.

3. عبد اللطيف محمود آل محمود، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1993، ص 25.

4. عبد اللطيف محمود آل محمود، مرجع سابق ذكره، ص 25.

5. احمد محمد لطفي أحمد، نظرية التأمين ـ المشكلات العلمية و الحلول الإسلامية ـ ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط الأولى، 2007، ص 11.

6. المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

7. احمد محمد لطفي أحمد، مرجع سابق ذكره، ص ص 12.11.

8. زيد منير عبوي، إدارة التأمين والمخاطر ، دار كنوز المعرفة ، عمان – الأردن، 2006، ص 15.

9. Yvonne Lambert Faivre, Droit des assurances, Dalloz, Paris, 2001, p38.

10. ميريم أورسينا، جين ستون، تعريب مركز رويل للتدريب القانوني والدراسات، عمليات شركات التأمين، دون دار نشر، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 2008، ص 6.

11. طايلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين –CAAR مرجع سابق ذكره، 2015/2014، ص 22 .

12. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007، ص – ص: 57-58.

13. فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2012، ص 67.

14. سيد محمد، الإصلاح المحاسبي في الجزائر بين التحديات الدولية ومتطلبات الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة، 2015/2014، ص140 .

15. Obert, Robert: Pratique des normes IAS / IFRS, comparaison avec les règles françaises et les US-GAAP. 2eme édition. paris: Dunod. 2004 , p16.

16. International Accounting Standards Board, separate booklets, INTERNATIONAL FINANCIAL

REPORTING STANDARD, IFRS 4 Insurance Contracts, London, 2004, p 9.

17. Journal officiel de l'Union européenne, Article premier « Les normes comptables internationales » , Par la Commission Charlie McCREEVY, Fait à Bruxelles, le 3 novembre 2008, p 390.

18. فئة الاكاديميين تمثل الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة ويقدر عددهم بحوالي 500 أستاذ، أما الفئة المهنين تتكون من خبراء ومحافظي الحسابات ويقدر عددهم بـ 2534، منهم حوالي 1600 من تيسر الحصول على بريده الإلكتروني، ومدراء المالية والمحاسبة والمحاسبين في شركات التأمين التي تقوم بإعداد القوائم المالية ويقدر عددهم بحوالي 213.